الأمم المتحدة

PBC/2/GNB/7

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
15 May 2008
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام
الدورة الثانية
تشكيلة غينيا – بيساو

تقرير بعثة لجنة بناء السلام الموفدة إلى غينيا – بيساو
٦-١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

أولا – معلومات أساسية

١ – زار وفد من تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام غينيا – بيساو في الفترة من ٦ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وترد مقاصد البعثة ورسالتها الرئيسية والبرنامج الكامل للزيارة وتكوين الوفد في المرفقات من الثاني إلى الرابع.

٢ – واجتمع الوفد مع الرئيس؛ ورئيس الوزراء؛ ورئيس البرلمان؛ ووزير الخارجية؛ ووزراء كل من الدفاع، والعدل، والإصلاح الإداري، والاقتصاد، والتضامن الاجتماعي، والصحة، والتعليم، والثقافة، والشباب والرياضة، وشؤون قدامى المحاربين؛ ووزير الدولة للتعاون الدولي؛ ورئيس أركان القوات المسلحة. وعقد الوفد اجتماعات أيضا مع الأوساط الدبلوماسية، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، وفريق الأمم المتحدة القطري، واللجنة التوجيهية الوطنية، واللجنة الانتخابية الوطنية، والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، والأحزاب السياسية. وترد المحاضر الموجزة لتلك المناقشات في المرفق الأول.

٣ – وزار الوفد عدة مواقع داخل بيساو وخارجها، مما بين بعض تحديات بناء السلام التي تواجه البلد. وشملت هذه المواقع مشروعا لإزالة الألغام في بيساو؛ ومشروعا زراعيا لمجموعة نسائية؛ ومنشأة لتجهيز جوز الأكاجو؛ ومحطتي توليد الطاقة الكهربائية في بيساو وبافاتا؛

170608 170608 08-34055 (A)

والثكنات العسكرية في بيساو وفي كانشونغو؛ ومنطقة لتشييد أحد الجسور في بورتو ساو فينسينتي؛ ومقر الشرطة القضائية وسجن بيساو؛ ومستشفى في كانشونغو .

٤ - ويود أعضاء الوفد الإعراب عن تقديرهم لحكومة غينيا - بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري الموجود في الميدان على دعمهما ومساعدتهما خلال الزيارة.

ثانيا - التقييم

٥ - أفادت الاجتماعات مع مختلف المحاورين في تفهم الوفد على نحو أفضل للحالة الراهنة في التقدم بتوصيات لإشراك اللجنة في وضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام. فالعديد من المشاكل التي تواجه غينيا - بيساو نجمت عن استمرار الهشاشة المؤسسية للدولة التي تعوق قيام الحكومة بإدارة الجوانب الأساسية للسياسات العامة وتلك المتعلقة بالمسائل السياسية والأمنية والإنمائية بفعالية وبتقديم الخدمات العامة الأساسية للسكان. وأدت تلك الحالة إلى صعوبات في تنفيذ سياسات وبرامج من شأنها أن تتيح تحقيق الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي اللذين تمس الحاجة إليهما.

٦ - وتبدى أن هناك حلقة مفرغة يؤدي فيها عدم تلبية أبسط احتياجات السكان إلى تهيئة ظروف غياب الاستقرار السياسي، الذي يزيد بدوره من ضعف الدولة التي تعاني أصلا من الهشاشة. ورأى الوفد أن توطيد الحكم المدني يمثل أحد أهم مؤشرات نجاح بناء السلام في البلد. وبناء على ذلك، رأى الوفد أن البلد في حاجة إلى الاستقرار السياسي وإلى التزام قوي بمواصلة الإصلاحات في كل من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كسبيل من سبل ضمان سلام مستدام ونمو وتنمية مطردين.

٧ - وخلص الوفد إلى أن الحكومة تعلق آمالا كبيرة على اللجنة وأنها تأمل في أن يحقق اشتراكها مع اللجنة نتائج ملموسة. ومن الناحية السياسية، بوسع اللجنة الإسهام في ضمان قدر أكبر من الاستقرار، في نفس الوقت الذي تعزز فيه مكانتها بوصفها وسيطا موثوقا به بين الحكومة وشركائها الثنائيين والدوليين.

٨ - ورأى الوفد أن عملية المصالحة الوطنية ستتعزز كثيرا إذا جرى التصدي على النحو الصحيح للتحديات الرئيسية إذا توفرت إرادة سياسية قوية لدى قادة البلد وتوفر دعم من المجتمع الدولي. وبالمثل، اعترف الوفد بضرورة تعزيز جهود البلد في مجال بناء القدرات، ولا سيما بناء القدرات المؤسسية، مما يترجم الالتزام السياسي للحكومة تجاه جهود بناء السلام إلى أعمال ملموسة.

٩ - وفي ضوء الاهتمام المتزايد الممنوح حاليا للبلد، فضلا عن احتمال زيادة أنشطة الجهات المانحة، شدد الوفد على ضرورة تحسين آليات التنسيق بين الجهات المانحة لإتاحة تنسيق أفضل للمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي وغيره من الجهات المعنية دعما للبلد فيما يبذله من جهود في مجال بناء السلام. ويُتوقع أن يؤدي وضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام إلى تعزيز التنسيق بين مختلف العناصر الفاعلة محليا، وذلك عن طريق تفادي ازدواجية الجهود، وبالتالي إيجاد أوجه تآزر وحشد موارد إضافية.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

١٠ - حدد الوفد، من خلال تفاعله مع الحكومة، المجالات الرئيسية التالية لإيلاء الاهتمام لها على سبيل الأولوية، وهي: الانتخابات؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ وسيادة القانون ومكافحة الاتجار بالمخدرات؛ والهجرة غير المشروعة وغيرها من أشكال الأنشطة الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛ وإصلاح الإدارة العامة؛ وتنشيط الاقتصاد، وإعادة بناء الهياكل الأساسية، ولا سيما في قطاع الطاقة.

١١ - وبالنظر إلى الطابع الملح للعديد من المشاكل التي تواجه غينيا - بيساو وضخامة حجم تلك المشاكل، خلص الوفد إلى أن استراتيجية بناء السلام ينبغي أن تقوم على نهج ذي مسارين يجمع بين التخطيط الاستراتيجي ومشاريع الأثر السريع. وفي هذا الصدد، من المنطقي أن يشكل طابع الإلحاح والأهمية والقيمة المضافة معايير اختيار المشاريع السريعة المردود. وفي نفس الوقت، أقر الوفد بفائدة المعايير التالية المتعلقة بالمساعدة، وهي: (أ) المساهمة في تعزيز الاستقرار؛ (ب) المساهمة في اطراد النمو والتنمية على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي لتمكين البلد من الاعتماد على نفسه؛ (ج) المساهمة في إيجاد فرص العمل.

الانتخابات

١٢ - حُدد يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ تاريخا لإجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة. ووافق معظم المحاورين على أن الأعمال التحضيرية للانتخابات كانت متأخرة، لا سيما فيما يتعلق بالتعداد الوطني، وتسجيل الناخبين، وحملة التثقيف المدني. ومن الممكن للموسم المطير الذي بدأ بالفعل وسينتهي قبيل إجراء الانتخابات أن يزيد من تعقيد الأعمال التحضيرية للعملية. إلا أن عائقا من العوائق الرئيسية المحتملة لإجراء الانتخابات يتمثل في نقص الدعم المالي للتحضير للانتخابات وإجرائها. وثمة حاجة إلى المساعدة المالية لدفع متأخرات الرواتب عن الانتخابات السابقة ولدفع تكاليف الأعمال التحضيرية لانتخابات

تشرين الثاني/نوفمبر. وتبلغ الميزانية الإجمالية لانتخابات عام ٢٠٠٨ ما قدره ٨,٦٧٧ مليون دولار، تشمل مبلغ ٢,٦٧ مليون دولار لتسجيل الناخبين؛ و ٤,٢٣ مليون دولار للتكاليف التي غطتها اللجنة الانتخابية الوطنية؛ و ١,٧٦ مليون دولار للمتأخرات المتصلة بالانتخابات. ومن أصل ذلك المبلغ، تصل التكاليف السيادية للحكومة (المرتبات والمتأخرات وتسجيل ناخبي الشتات) إلى ٤,٣٢٠ مليون دولار.

١٣ - وبوسع لجنة بناء السلام أن تضطلع بدور مهم في حفز الشركاء الثنائيين والدوليين وفي حشد موارد إضافية لسد فجوة التمويل؛ ويمكن لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو من أن يضطلع بدور في المساعدة على تنظيم حملات للتوعية، مما يتيح فرصة لإجراء حوار سياسي هادف يشمل جميع القوى السياسية في غينيا - بيساو. وأثيرت أيضا إمكانية توجيه الدعوة إلى مراقبي انتخابات خارجيين في الوقت المناسب. وساد شعور بأن تشكيلة غينيا - بيساو يمكن أن تعقد اجتماعا خاصا لمناقشة مسألة الانتخابات.

إصلاح قطاع الأمن

١٤ - عقد الوفد اجتماعا مستقلا مع وزيري الدفاع والعدل بشأن الخطة الجارية لإصلاح قطاع الأمن. وأكد الوزيران أن أولويات الحكومة فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن تشمل إعادة هيكلة قوات الأمن الحالية وتحديثها. وجرى النظر في استمرار خضوع الجهاز العسكري للقيادة المدنية والتزام الحكومة بتقليص حجم القوات المسلحة بوصفهما جانبين من بعض أكثر جوانب بناء السلام أهمية في غينيا - بيساو.

١٥ - وستؤدي إعادة تنظيم القوات المسلحة إلى جعل حجم الجيش متناسبا مع احتياجات وإمكانيات البلد. وقدر ذلك الحجم بحوالي ٥٠٠ ٣ جندي، باستثناء القوات شبه العسكرية والشرطة (الشرطة القضائية وأفراد دوريات الحدود). وقد أُنجز تعداد القوات العسكرية للبلد وسيعلن عن النتائج بعد قيام السلطات المعنية بتحليلها[(١)]. وسيكون من الضروري توفير أنشطة اقتصادية بديلة لمن يجري تسريحهم في إطار إعادة التنظيم، بما في ذلك إمكانية استخدام أدوات الائتمانات البالغة الصغر.

١٦ - وكجزء من تحديث القوات المسلحة، كان من الأولويات الملحة معالجة ظروف معيشتها. فقد خرج الوفد من زيارة للثكنات في بيساو وبافاتا بتفهم أفضل للظروف المعيشية السيئة في الثكنات والحاجة الملحة لمعالجتها.

(١) منذ انتهاء البعثة، أعلنت السلطات الحكومية عن نتائج التعداد. وتتشكل القوات العسكرية من ٤٨٣ ٤ فردا. وهناك نسبيا نسبة كبيرة من الضباط ذوي الرتب العليا.

١٧ - وفي الشهر المقبل، ستقوم إدارة عمليات حفظ السلام بمسح كامل لأنشطة إصلاح قطاع الأمن الجارية في غينيا - بيساو، يليها إيفاد بعثة تقييم إلى البلد، مع تركيز خاص على النظام الجنائي ونظام العدل. وفي نفس الوقت، تم الإقرار بأن المفوضية الأوروبية/الاتحاد الأوروبي تقدم دعما كبيرا في ذلك المجال، في الأجلين القصير والطويل على السواء.

١٨ - ويرى الوفد أن نجاح تنفيذ خطة الحكومة لإصلاح قطاع الأمن أمر حاسم الأهمية لاستقرار البلد. وشدد الوفد على ضرورة بذل المزيد من الجهود لدعم الحكومة في المضي قدما بإصلاحاتها في ذلك القطاع وعلى أن اللجنة ينبغي لها أن تنظر في مجالات محددة يمكنها أن تضطلع فيها بدور ذي قيمة إضافية.

سيادة القانون ومكافحة الاتجار بالمخدرات والهجرة غير المشروعة وغير ذلك من أشكال الأنشطة الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية

١٩ - يرتبط تزايد مشكلة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في غينيا - بيساو بشكل وثيق بالحاجة إلى إصلاح قوات الأمن. فضعف قدرة البلد على مراقبة جزره المعزولة والمشتتة وحدوده البحرية ومجاله الجوي سهل على المتجرين بالمخدرات التسلل إلى البلد وإنشاء قواعد لمرور المخدرات في طريقها من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا. وقد استفادت أشكال أخرى للأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الهجرة غير المشروعة، من ضعف قوات الأمن وعدم فعاليتها.

٢٠ - ويؤمن الوفد بأن معالجة أوجه النقص التي تعاني منها قوات الأمن التابعة للبلد أمر سيساعد كثيرا على تقليل الأنشطة غير المشروعة. وفي إطار ذلك الجهد، أكد الوفد أيضا ضرورة تعزيز النظام القضائي للبلد، بما في ذلك الشرطة القضائية ومرافق الاحتجاز في البلد. وتم الاعتراف بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كأساس مهم لإجراءات تكميلية أخرى تُتخذ من جانب المجتمع الدولي. وينبغي أن تشمل جميع الجهود الرامية إلى التصدي للاتجار بالمخدرات وما يتصل بذلك من جرائم منظورا إقليميا، وذلك بالنظر إلى الطابع العابر للحدود الوطنية الذي تتسم به التحديات في ذلك المجال.

إصلاح الإدارة العامة

٢١ - يشكل إصلاح الإدارة العامة إحدى الأولويات الرئيسية للحكومة. ويشمل برنامج الحكومة لإصلاح القطاع ثلاثة عناصر: تعزيز الكفاءة المهنية للإدارة العامة من خلال التدريب وبناء القدرات؛ وتحسين إدارة المالية العامة؛ وتحسين نظم القطاع العام وإجراءاته.

٢٢ - وقد أعاق عدم وجود قدرات كافية لدى الحكومة قدرتها على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، في حين نشأت عن ضخامة حجم جهاز إدارتها العامة صعوبات في دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية. وتشكل تصفية متأخرات المرتبات خطوة أساسية في إصلاح القطاع العام.

٢٣ - ويتطلب تحديث القطاع العام وتعزيزه زيادة كبيرة في موارد قاعدة الميزانية الحالية، الأمر الذي يرهن بدوره بإجراء عملية فعالة تنشط الاقتصاد وتهيئ بيئة ملائمة للأعمال التجارية.

الطاقة

٢٤ - تواجه حكومة غينيا - بيساو أزمة في الطاقة. وليس في محطة توليد الطاقة الكهربائية في بيساو أي مولد يعمل بشكل سليم. وتوفر الإنتاج الحالي ثلاثة مولدات مستأجرة لا تقدم سوى قدر ضئيل من الطاقة الكهربائية. ويصل إجمالي إنتاج الطاقة إلى ٢,٥ ميغاواط، في حين يبلغ الطلب في العاصمة وحدها ٢٠ ميغاواط.

٢٥ - وقد شُدد في اجتماع مع البنك الدولي والجهات المعنية الأخرى العاملة في قطاع الطاقة على أهمية الاستثمار الخاص في قطاع الطاقة وإقامة شراكات فيه بين القطاعين العام والخاص. وأشير إلى أنه بالرغم من أن هذا النهج ممكن من الناحية القانونية، فإن غينيا - بيساو بحاجة إلى أن تحسن إطارها التنظيمي الحالي اعتمادا على مبدأي الشفافية والكفاءة. ويجري العمل لوضع مشروع لاستغلال الطاقة الطبيعية والمائية ببناء سد على نهر غامبيا، بدعم من الاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي. فقد تم عقد اجتماعي مائدة مستديرة، جمعا ٦٥ في المائة من الأموال اللازمة للمشروع البالغ إجماليها بليون يورو. ويمكن البدء في المشروع في فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والانتهاء منه في غضون أربعة إلى خمسة أعوام. وستبلغ المساهمة المتوقعة من غينيا - بيساو في هذا المشروع الإقليمي ٨ ملايين يورو. وبإنجاز هذا المشروع، سيوفر الطاقة اللازمة على المديين القصير والمتوسط فقط. غير أنه بالنظر إلى أن الطلب سيرتفع في بقية المدينة والبلد، سيتعين إيجاد مصادر أخرى للطاقة.

٢٦ - ويمول البنك الدولي والمفوضية الأوروبية أيضا خطة رئيسية لتحديد الشراكات الممكنة وتيسيرها مع المزيد من الجهات المعنية والشركاء. وتستثمر المفوضية الأوروبية في مصادر محلية وبديلة للطاقة من خلال مشروع إقليمي. وتبلغ التكلفة الإجمالية للاستراتيجية والخطة الرئيسية ٢٩ مليون يورو. وتقدم المفوضية الأوروبية أربعة ملايين يورو لنظام مضخات يعمل بالطاقة الشمسية وثلاثة ملايين يورو إضافية لمرفق لمعالجة المياه يعمل بالطاقة الشمسية.

٢٧ - وقد سلم الوفد بأنه، بالرغم من أن نقص الطاقة في بيساو وانعدامها التام في بقية البلد يعرقل كثيرا التنمية الاقتصادية للبلد، هناك أنشطة عديدة جارية وأخرى يعتزم إجراؤها تهدف إلى معالجة أوجه القصور هذه. ومن الضروري تحسين خدمات التوزيع لكفالة أن يتم على النحو المناسب رصد الطاقة الكهربائية المنتجة ومراقبتها لتفادي سوء استعمالها وتحويلها إلى أغراض أخرى.

تنشيط الاقتصاد والمجالات الاجتماعية

٢٨ - بالرغم من التحديات الضخمة، فإن غينيا - بيساو بلد له إمكانات اقتصادية كبيرة، لا سيما في قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك . بيد أنه بغية جذب الاستثمارات المحلية والدولية، يتعين على الحكومة أن تذلل عددا من العقبات، لا سيما في مجال الإدارة الاقتصادية، وكذلك فيما يتعلق بتحسين الأطر القانونية والمالية. ويتطلب تنشيط الاقتصاد إجراء إصلاح فعال للقطاع العام يقترن باتخاذ تدابير لتنويع المنتجات المحلية وإعطائها قيمة إضافية. ولا بد لهذا الجهد من أن يشمل التصدي لأوجه اختناق الهياكل الأساسية، وتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية، وتوفير خدمات بناء القدرات للموارد البشرية. ومن شأن الدعم المتواصل المقدم للبلد من المجتمع الدولي لمضاهاة جهود الحكومة أن يتيح البدء في السير على طريق الاستقرار والانتعاش والتنمية.

٢٩ - ويتيح الأداء الاقتصادي السليم إمكانية إنشاء قاعدة موارد مالية معززة، مما يتيح بدوره إمكانية تعزيز هيكل الدولة ويهيئ للحكومة الظروف المساعدة على معالجة الاحتياجات المتعددة للسكان في المجالات الاجتماعية. وقد شدد العديد من الذين خاطبهم الوفد على ما لتقديم خدمات صحية وتعليمية كافية من أهمية في صون السلم على المدى الطويل.

٣٠ - وفي سياق الجهود الرامية إلى تنشيط الاقتصاد، طلب المسؤولون الحكوميون الدعم من اللجنة لكفالة تخفيف عبء ديون غينيا - بيساو بشروط أكثر سخاء مع مراعاة حالتها بوصفها بلدا خرج لتوه من صراع. وسيمكن تخفيف عبء الديون البلد من تكريس المزيد من الموارد للبرامج المعنية بالهياكل الأساسية والحد من الفقر.

المرفق الأول

أغراض البعثة ورسالتها الرئيسية

أغراض البعثة

١ - تمثلت أغراض البعثة فيما يلي:

(أ) العمل المشترك مع حكومة غينيا - بيساو والجهات المعنية الرئيسية الأخرى؛

(ب) إجراء مناقشة مع الحكومة والجهات المعنية الأخرى بشأن الأولويات الرئيسية للحكومة والتحديات والمخاطر التي تواجه بناء السلام في البلد، والإجراءات الجاري اتخاذها من قبل الحكومة لتذليل تلك التحديات، وطبيعة ونطاق الدعم الدولي الذي يحتاجه البلد؛

(ج) زيارة مواقع المشاريع ذات الصلة ببناء السلام في البلد الجاري إنجازها في بيساو وخارجها؛

(د) تبادل وجهات النظر بشأن أنشطة صندوق بناء السلام وبشأن إنشاء اللجنة التوجيهية الوطنية.

الرسالة الرئيسية

٢ - شدد الوفد على أهمية التنسيق وإقامة الشراكات فيما بين جميع الجهات المعنية؛ وأهمية إحراز تقدم بشأن الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو بوصفه أداة للعمل المشترك على المدى الطويل بين الحكومة وجميع الجهات المعنية ذات الصلة، على أساس مبادئ الملكية الوطنية، والمساءلة المتبادلة، والمشاركة المستمرة، وسياسة الشمول. وقام الوفد كذلك بتوضيح ولاية لجنة بناء السلام وعملياتها وترابطها مع عملية صندوق بناء السلام، وأهمية الاستمرارية والاستقرار في غينيا - بيساو، والتزام الحكومة بالعملية على نحو مستمر.

المرفق الثاني

محتوى الاجتماعات

وزراء الحكومة وكبار المسؤولين

١ - اجتمع الوفد مع وزراء كل من الدفاع، والعدل، والإصلاح الإداري، والاقتصاد، والتضامن الاجتماعي، والصحة، والتعليم، والثقافة، والشباب والرياضة، وشؤون المحاربين القدماء، ووزير الدولة لشؤون التعاون الدولي.

٢ - وأعرب وزراء الحكومة عن امتنانهم لعمل لجنة بناء السلام على نحو مشترك مع غينيا - بيساو، وشكروا الشركاء على التزامهم المتواصل على مر السنين. وأعربوا عن دعمهم لعمل اللجنة وبخاصة ما تقوم به تشكيلتها لغينيا - بيساو. وأعربوا أيضا عن ثقتهم التامة في رئيس تشكيلة غينيا - بيساو. وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لإعلان الأمين العام بأن غينيا - بيساو تستوفي الشروط المؤهلة لنيل الدعم من صندوق بناء السلام، وهو ما أعطى حكومة غينيا - بيساو حافزا إضافيا للعمل مع اللجنة وأعطى زخما لهذا العمل المشترك. وشدد الوزراء أيضا على توفر الإرادة السياسية لديهم لمواصلة العمل مع جميع الشركاء الآخرين والتزامهم المستمر بهذا العمل.

٣ - وأعلن الوزراء أن الحكومة تركز على عدد من مجالات بناء السلام ذات الأولوية من بينها الانتخابات التشريعية المقبلة، المزمع عقدها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر؛ وإصلاح قطاع الأمن، وإصلاح قطاع الإدارة العامة، وقطاع الطاقة، ومكافحة الاتجار بالمخدرات وغيره من الجرائم المنظمة العابرة للحدود كالاتجار بالبشر والإرهاب. ورغم أنه أثيرت مسائل أخرى تدعو إلى القلق ، فإن الوزراء منحوا الأولوية القصوى للمجالات المذكورة آنفا.

٤ - وقد تأخرت الاستعدادات لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر بسبب وجود فجوة في التمويل، والتأخر في استجابة مختلف الجهات المعنية، والتأخر في وضع صيغة توافقية للميزانية. ولم يكن التعداد الوطني للسكان ولا تسجيل الناخبين بدأ بعد. ويعني قرار الحكومة اختيار نظام بيومتري أنه ينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى الحصول على المعدات اللازمة ونشرها لتسجيل الناخبين قبل مدة كافية من موعد الانتخابات. وإذا ما لم يتم الانتهاء من إعداد سجل الناخبين في الوقت المحدد، فسيتعين استخدام سجلهم لعام ٢٠٠٥ . وقد تمت مفاتحة الشركاء الثنائيين والشركاء المتعددي الأطراف بشأن ما إن كان يمكنهم تقديم مساعدة لتمويل الانتخابات، إلا أن ذلك لم يسفر عن فائدة تذكر. وعرضت نسخة من ميزانية الانتخابات على الوفد للعلم. وكانت الحكومة خصصت ١,٩ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للمساهمة في سد الفجوة التي نشأت في الميزانية عن متأخرات

المرتبات، وتعداد المغتربين من سكان غينيا - بيساو. وقد تم بالفعل إدراج ما مجموعه ٠,٦ بليون فرنك من فرنكات الجماعية المالية الأفريقية في ميزانية عام ٢٠٠٨. وبلغت الديون السيادية للحكومة ٤,٣٢٠ مليون دولار، وإن لم يكن واضحا كيف كانت الحكومة سترد هذا المبلغ.

٥ - وقد قدمت للوفد تأكيدات بأن البرلمان سيواصل أنشطته العادية بعد انتهاء ولايته في ٢١ نيسان/أبريل. فوفقا لما ذكره ممثلو الحكومة، سيواصل البرلمان عمله من خلال لجانه الدائمة، بصرف النظر عن القرار الذي اعتمده والقاضي بتمديد ولايته إلى حين إجراء انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر. وقد شدد الوفد على ضرورة احترام الإجراءات الدستورية كشرط ضروري للاستقرار وإجراء عملية سياسية منظمة[أ].

٦ - وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، أوضح الوزراء أن ذلك يشمل عنصرا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأنه تم تحديد المعايير لاختيار أفراد قوات الأمن الذين سيشاركون في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وجرى التشديد أيضا على الحاجة إلى كفالة أنشطة اقتصادية بديلة للعسكريين المعتزم تسريحهم . وقد أجرى الجيش تعدادا سيعطي صورة أوضح عن حجم الجيش. وسيتم في الوقت المناسب مشاطرة المجتمع الدولي نتائج التعداد والتعديلات الممكنة التي ستدخلها الحكومة على خطة إصلاح قطاع الأمن.

٧ - وفي مجال التنمية الاقتصادية، شدد الوزراء على ضرورة الإسراع في تناول أوجه العجز في قطاع الطاقة. وأشير إلى أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون طاقة. ولا يتمكن في الوقت الحالي سوى عدد قليل من الأحياء السكنية في بيساو من الحصول على الكهرباء، بينما تعتمد بقية البلد اعتمادا شديدا على المولدات الكهربائية الصغيرة. وثمة مجال آخر يتطلب اهتماما فوريا وهو مجال الزراعة الذي، إذا ما طُوّر، يمكن أن يوفر فرص عمل للشباب وتحقيق الأمن الغذائي المستدام. والبلد في الوقت الحالي مستورد للمواد الغذائية الأساسية. وهناك حاجة للموارد من أجل دعم القطاع الزراعي. وجرى التأكيد على الحاجة إلى تعزيز القدرات من خلال تقديم التدريب، بما في ذلك توفيره للجنود المسرحين.

٨ - وشدد الوزراء على أن الحكومة تعمل بصورة حثيثة على مكافحة الجريمة المنظمة الدولية، لا سيما الاتجار بالمخدرات، رغم قدراتها المحدودة جدا على مراقبة أراضي إقليمها، وحدودها البحرية ومجالها الجوي. وجعلت هذه القيود البلد عرضة بوجه خاص للجريمة

(أ) عقب مغادرة الوفد للبلد، اعتمد البرلمان الوطني قرارا مثل تنقيحا للدستور، حيث قضى أساسا بتمديد ولاية البرلمان إلى الوقت الذي يتسنى فيه إجراء الانتخابات في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما فيها الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، والهجرة غير المشروعة، والإرهاب، والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولئن كان من مسؤولية الدولة ضمان مراقبة حدودها وسلامة إقليمها، فقد لوحظ أيضا أن هذا وحده لن يساعد في معالجة هذه المشاكل، التي تحتاج إلى معالجة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويتوقع عقد مؤتمر إقليمي بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات في أواخر العام تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٩ - ووفقا لما أعلنه الوزراء، أدت التدابير التي اتخذتها الحكومة ضد تجار المخدرات، رغم محدوديتها، إلى انخفاض كبير جدا في عدد التجار المحتملين في البلد. وتمكنت الحكومة من التأكد من انخفاض العدد الإجمالي للهبوط غير المشروع للطائرات وأنه لم يكن هناك أية عمليات هبوط غير مشروعة في مهابط الطائرات الرئيسية في البلد (في بيساو، وبوباك، وكوفار). ويتمثل أحد أهم التدابير المتخذة في وضع عوائق مادية على مهابط الطائرات. كما نشر مستوى محدود من الوجود العسكري في المطارات وحولها.

١٠ - وتعزى المشاكل المتعلقة بالهجرة غير المشروعة إلى جغرافية البلد، إذ فيه حوالي ٩٠ جزيرة، ليس من بينها سوى ١٧ جزيرة مأهولة. ومن الصعب الوصول إلى بعض تلك الجزر غير المأهولة لذا يجري استخدامها لغرض الهجرة غير الشرعية.

١١ - وأصبح خطر الإرهاب أكثر وضوحا مع إبعاد القاتلين المزعومين للسياح الفرنسيين إلى موريتانيا. ويتكلم أحد الموريتانيين المبعدين لغة الكريول، مما يدل أنه أقام في البلد فترة طويلة كافية لتعلم هذه اللغة. ولم تبد الحكومة أي تعاون في مواجهتها للموقف المتعلق بالإرهابيين، رغم مواردها المحدودة جدا. وأعربت الحكومة عن قلقها من أن الإرهابيين الذي ارتكبوا جرائمهم بعيدا عن بيساو لم يُقبض عليهم قبل وصولهم إلى البلد. ويُتوقع عقد اجتماع في وقت قريب في داكار بشأن البعد الإقليمي ودون الإقليمي للتهديد الذي يشكله الإرهاب.

١٢ - وفي ذلك السياق، بيّن وزير العدل ومدير الشرطة القضائية أولوياتهما التي تضمنت تحسين الهياكل الأساسية القائمة، وترقية نوعية الخدمات للوفاء بالمعايير الدولية، والسعي إلى إقامة شراكات مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. وتفتقر الحكومة للموارد المالية اللازمة لتنفيذ برنامجها في ذلك القطاع. وتعترض سلطات البلد، في جهودها لمكافحة الجريمة المنظمة لا سيما الاتجار بالمخدرات، عوائق تتمثل في غياب المرافق المناسبة مثل السجون، والافتقار إلى الموارد البشرية القانونية المناسبة مثل القضاة. وهناك حاجة ملحة لمعالجة هذه الاحتياجات العاجلة في الهياكل الأساسية بغية الحد من الإفلات من العقوبة والسماح للقضاة

بأداء عملهم. ويحجم القضاة حاليا عن إصدار أحكام بسبب عدم وجود مرافق السجون الكافية.

١٣ - وليس في وسع الشرطة القضائية الانتقال إلى مرافقها الجديدة لأن هذه المرافق لم يكن أعيد تشكيلها بما يتناسب مع وظائفها الجديدة. ومن شأن هذه الخطوة أن تسمح بتحسين المرافق القديمة، وتوسيع السجن الحالي وترقية مستواه ليفي بالمعايير الدولية. ولا تمتلك الشرطة القضائية الموارد المالية اللازمة لشراء الأثاث والمعدات المكتبية للمرافق الجديدة.

١٤ - وأحرزت الحكومة بعض التقدم على طريق تحقيق المصالحة الوطنية. ويتمثل أحد عناصر العملية في مشروع قانون العفو، الذي قُدّم إلى الرئيس من أجل إصداره رسميا. وترى الحكومة أن تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلد سيساهم في تعزيز المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، تتمثل أولويات الحكومة في بناء الثروة، وخلق فرص العمل، ومكافحة الأمية. وإذا ما تحقق تقدم على هذه الجبهات الثلاث، يمكن تحقيق الاستقرار على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وعلى وجه الخصوص، يحتاج القطاع الزراعي للدعم بما أن هذا الأمر سيؤدي لخلق الكثير من فرص العمل.

١٥ - وأشار وزير المالية إلى أن جميع الإيرادات المحلية في البلد توجّه لدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية، مما لا يترك أية موارد لاستخدامها في الاستثمارات العامة. وفيما يقر الوزير بالحاجة إلى مواصلة إصلاح القطاع العام، فقد أشار إلى أن تنوع الاقتصاد وما يتبعه من زيادة في قاعدة الإيرادات يشكلان خطوتين لا بد منهما. ولفت وزير المالية الانتباه إلى المستويات المرتفعة من المديونية لغينيا - بيساو وطلب الحصول على دعم اللجنة في تسريع العملية التي تجعل البلد يستفيد من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

السلك الدبلوماسي والإحاطة التي قدمتها البعثة الأوروبية المعنية بسياسات الأمن والدفاع المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني

١٦ - أبرز السلك الدبلوماسي عددا من التحديات التي تواجه البلد، بما فيها عدم وجود القدر الضروري من الخبرة التقنية في مجالات مختلفة، والحاجة إلى تنفيذ إصلاح القطاع الأمني للبلد وإجراء الانتخابات القادمة على وجه السرعة.

١٧ - وبالنسبة لانتهاء ولاية البرلمان، شدد أعضاء السلك الدبلوماسي على أهمية التأكد من العثور على حل، وإيلاء الاحترام الواجب للقانون والدستور.

١٨ - وسُلّط الضوء على أهمية تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة. ولكن جرى التسليم بأنه من الممكن أن يعاق الأداء السليم لهذه الآلية بسبب عدم وجود ما يكفي من قدرات الموظفين في بعض السفارات والمؤسسات في البلد. وينبغي لمجموعة الشركاء الدوليين، أن تسعى إلى عقد المزيد من الاجتماعات بتنسيق من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، واقتُرح أيضا استخدام اللجنة التوجيهية الوطنية، التي أنشئت بالفعل.

١٩ - وأكد الوفد أن لجنة بناء السلام ليست مانحا إضافيا أو مساهما بالأموال، وإنما هي آلية لتقييم احتياجات البلد والمساعدة على تلبيتها من خلال وضع إطار استراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو.

٢٠ - وقدمت فرنسا، التي تضطلع حاليا بالرئاسة المحلية للاتحاد الأوروبي في بيساو، عرضا للوفد عن البعثة الأوروبية المقبلة المعنية بسياسات الأمن والدفاع المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني. إضافة إلى ذلك، خصصت اللجنة الأوروبية مبلغا قدره ٧,٧ مليون يورو لإعادة دمج وضم المقاتلين المسرحين. ومن أصل هذا المبلغ الإجمالي، خُصّص مبلغ قدره ٤ ملايين يورو لإعادة الضم، و ١,٢ مليون يورو للمقاتلين السابقين، و ٠,٥ مليون يورو لاتخاذ تدابير شاملة. وسيغطي المبلغ المتبقي التكاليف التقنية والإدارية. وسيتيح الانتهاء من تعداد عناصر القوات المسلحة تقديم صورة أكثر دقة للاحتياجات الحقيقية وأهمية المشكلة.

منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

٢١ - عقد وفد لجنة بناء السلام اجتماعات منفصلة مع منظمات المجتمع المدني التي تمثل فئات منها، النساء، والشباب، والمقاتلين السابقين، وممثلين عن القطاع الخاص، وشدد على الدور الحاسم للمجتمع المدني في تحديد استراتيجية متكاملة للسلام وتنفيذها. وأبدت المنظمات النسائية أسفها لعدم تقدير الحكومة للجماعات النسائية وشددت على أن النساء محرومات بشكل خاص في مجتمع غينيا - بيساو؛ إذ أن معدلات الأمية أعلى بين النساء، وكذلك معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أن معدلات وفيات الرضع والوفيات النفاسية مرتفعة جدا، وأن النساء كثيرا ما يقعن ضحايا للعنف الجنساني، وانتهاك حقوق الإنسان، والممارسات التقليدية.

٢٢ - والنساء في أماكن العمل قليلات المزايا وممثلات تمثيلا ناقصا ويتم توظيف العاملات بمستويات أقل ورواتب أدنى مما هو عليه الحال بالنسبة للرجال. وأوصت المنظمات النسائية بأن تمثَّل المرأة على جميع مستويات اتخاذ القرارات، وأن يدرجن في عضوية اللجنة التوجيهية الوطنية وأن تُدرَج المسائل الجنسانية في جميع ميادين عمل الحكومة. كما أوصي بأن يولى اهتمام خاص لنوع الجنس في مجال بناء القدرات.

٢٣ - وأشار ممثلو المنظمات غير الحكومية إلى أن السلطة القضائية لا تتمكن بشكل فعال من مكافحة الفساد وحالة الإفلات من العقاب ولا تتمكن من تقديم الخدمات الأساسية للسكان، الأمر الذي يدفع بأفراد من السكان إلى أخذ حقوقهم بأيديهم. وسُلّط الضوء على عدم الاستقرار السياسي بوصفه أحد العوائق الرئيسية.

٢٤ - وأعربت منظمات المجتمع المدني أيضا عن قلقها إزاء الهجرة غير المشروعة، والاتجار بالمخدرات، وجنوح الأحداث، والبطالة بين الشباب. وفيما يتعلق بالبطالة بين الشباب، اعتمدت الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ خطة عمل للشباب لم تنفذ حتى الآن. وتعكس هذه الخطة الاحتياجات المحددة للشباب في جميع القطاعات، بما في ذلك في مجالات التعليم، والتدريب والأنشطة المولدة للعمالة، ومشاركة الشباب في اتخاذ القرار، والإدارة العامة، وإصلاح القطاع الأمني.

٢٥ - وبالنسبة لإصلاح القطاع الأمني، شددت المنظمات غير الحكومية على أهمية ضمان إجراء إصلاح بكرامة، يشمل اعترافا معنويا بالجنود المسرحين والمتقاعدين وتأمينهم من الناحية المادية والمالية. وتخشى المنظمات غير الحكومية من ألا تحقق الطريقة التي يتم بها الإصلاح النتائج المرجوة وأن تفشل على غرار المحاولات السابقة. وبغية تجنب وقوع الأخطاء المتصلة بعمليات إصلاح القطاع الأمني التي جرت في السابق، اقترحت المنظمات تنفيذ مشروع تجريبي في مجال إصلاح القطاع الأمني، فإذا ما كتب له النجاح، يمكن حينئذ تطبيقه على بقية قطاعات الجيش.

٢٦ - وأشار ممثلو القطاع الخاص إلى أن دمج غرفتي التجارة في غينيا - بيساو عزز موقف القطاع الخاص ودوره في البلد. وأشار الممثلون إلى أنه ينظر إلى القطاع الخاص بشكل متزايد بوصفه محرك النمو ومصدر إيجاد فرص العمل في البلد، وأعربوا عن أملهم في أن تساعد لجنة بناء السلام القطاع الخاص على القيام بهذه الأدوار بشكل فعال.

٢٧ - وأبرز الممثلون عددا من المعوقات والتحديات التي تحول دون نمو وتطور القطاع الخاص في البلد. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في قطاع المصارف والتمويل. فهناك عدد قليل من المصارف في البلد، وهي تركز بصفة رئيسية على الإقراض التجاري القصير الأجل، مما يجعل من الصعب جداً على شركات القطاع الخاص الحصول على قروض للاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل. وللتغلب على هذه المشكلة، تحتاج غينيا - بيساو لإنشاء مصرف للتنمية يقوم بتقديم قروض لمنظمي الأعمال الحرة الذين يتطلعون لآفاق استثمارات متوسطة إلى طويلة الأجل.

٢٨ - ويتمثل المعوق الرئيسي الآخر لتطور القطاع الخاص في عدم وجود إمدادات كافية وموثوقة للطاقة، وهو الأمر الذي لم يؤد إلى تقييد الإنتاج الصناعي والتجاري وحسب، بل أدى أيضا إلى تثبيط الاستثمار الخاص في العديد من قطاعات الاقتصاد. وقد تطلب التغلب على المعوق المتمثل في عدم توفر إمدادات كافية من الطاقة اتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير تشمل إعادة تأهيل محطات الطاقة القائمة؛ وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها؛ وتنويع مصادر إمدادات الطاقة لتشمل استخدام ألواح الطاقة الشمسية واستخدام غلاف جوز الكاجو لإنتاج الطاقة الكهربائية؛ وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع الطاقة.

٢٩ - وتشمل المعوقات الهامة الأخرى التي حددت بوصفها من معوقات نمو القطاع الخاص ضعف النظام القضائي ومجمل ضمانات سيادة القانون، والتكاليف العالية للنقل الجوي والبحري، ونظم الاتصالات غير الموثوقة، وانعدام سياسة فعالة تدعم القطاع الزراعي، وعدم وجود سياسات عامة ومؤسسات عامة تدعم العمل التجاري.

اللجنة التوجيهية الوطنية[ب]

٣٠ - قدم الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية الوطنية - وهم الوزير في رئاسة الجمهورية الذي يمثل حكومة غينيا - بيساو، وممثل الأمين العام الذي يمثل الأمم المتحدة - آراءهم بشأن دور اللجنة. وأكد الرئيسان على أن عمل اللجنة سيسترشد بمبادئ الملكية الوطنية والشراكة والمساءلة المتبادلة، وأن القرارات ستجسد أولويات بناء السلام، والتحديات التي تواجهه، حسبما تحددها حكومة غينيا - بيساو. وبفعلها ذلك فإن اللجنة ستتعاون مع جميع الجهات المعنية الوطنية المشاركة في الحوار مع لجنة بناء السلام.

(ب) بالإضافة إلى الرئيسين المشاركين، تشمل اللجنة التوجيهية الوطنية الجهات التالية:

(أ) المسؤولون الحكوميون (٥)؛ وزير الدفاع؛ وزير الإدارة العامة؛ وزير الاقتصاد والتكامل الإقليمي؛ وزير الدولة للتعاون الدولي؛ ممثل رئاسة الجمهورية؛

(ب) الشركاء الثنائيون (٥): إسبانيا والبرازيل والبرتغال وجنوب أفريقيا والصين.

(ج) الشركاء على الصعيد المتعدد الأطراف (٥): الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المنسقة المقيمة للأمم المتحدة، المفوضية الأوروبية، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، البنك الدولي، مصرف التنمية الأفريقي؛

(د) المجتمع المدني والقطاع الخاص (٣): ممثلان للمجتمع المدني وممثل للغرفة التجارية المشتركة.

٣١ - وعبر الرئيسان المشاركان عن ثقتهم في أن عمل اللجنة سيدعم الجهود المشتركة التي تقوم بها الحكومة ولجنة بناء السلام من أجل توطيد بناء السلام في البلاد. وأشار إلى أنه سيُعقد اجتماع للجنة خلال أسبوع لدراسة اختصاصاتها وقواعدها الإجرائية واعتمادها.

٣٢ - ولاحظ أعضاء الوفد أن اللجنة التوجيهية الوطنية هي أداة هامة في القيام بعمل لجنة بناء السلام في الميدان. وتشمل المهام الرئيسية للجنة المساهمة في تحديد أولويات بناء السلام؛ وتقييم المشاريع المقدمة للتمويل لضمان تواؤمها مع أولويات بناء السلام في البلد؛ وتعميق المشاورات مع مختلف الجهات المعنية المشاركة في عملية بناء السلام في البلد. وتم التأكيد على أن اتباع نهج شامل هو أمر ضروري لعمل اللجنة التوجيهية الوطنية وفعاليتها، لا سيما لضمان المشاركة النشطة للمجتمع المدني في عملية اتخاذ اللجنة لقراراتها وتحسين التوازن بين الجنسين في التمثيل والمشاركة. ويُعتبر هذا النهج الشامل أمرا بالغ الأهمية لضمان الشفافية في عمل اللجنة والثقة فيه.

الأحزاب السياسية

٣٣ - استطلع الوفد آراء مختلف الأحزاب السياسية في البلد بشأن الوضع السياسي الحالي، والإعداد للانتخابات، وأولويات بناء السلام، وما تتوقعه تلك الأحزاب من عملية لجنة بناء السلام. وقابل الوفد ممثلين لحزبي الأقلية (انظر المرفق الثالث) إضافة إلى الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر والحزب الديمقراطي الاجتماعي المتحد وحزب التجديد الاجتماعي، وهي الأحزاب التي تشكل الحكومة الائتلافية.

٣٤ - وركز قادة أحزاب الأقلية حديثهم على الوضع الناشئ من اتخاذ قرار بشأن تمديد ولاية البرلمان. وشدد قادة أحزاب الأقلية على أهمية إيجاد حل وفقاً للقانون. فالقرار الذي أجيز في البرلمان لتمديد ولايتهم غير دستوري. وأكد قادة أحزاب الأقلية بأن الهدوء الحالي عرضة للانهيار.

٣٥ - وأكدت أحزاب الائتلاف التي تشكل الحكومة على الطابع الملح لتلقي دعم كبير للانتخابات القادمة من المجتمع الدولي. وأعربت الأحزاب عن موافقتها على الأولويات التي وضعتها الحكومة، وعلى وجه الخصوص بشأن إصلاح القطاع الأمني، والشباب، والبناء المؤسسي، وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية القائمة. وشملت الأولويات الأخرى للحكومة دفع الرواتب المتأخرة والتعليم، والأمن الغذائي، والقطاع الصحي، وإصلاح قطاع الإدارة العامة، والسيطرة على الموارد البحرية، ومشاكل النقل.

٣٦ - وترى أحزاب الحكومة أن ما قررته من اتخاذ قرار في البرلمان بتمديد ولايتها حتى إجراء الانتخابات الجديدة هو أفضل حل للمشكلة ويوفر استمرارية العمل في البرلمان. ولكن أحد الأحزاب أعرب عن أسفه من أنه لم تجر مشاورات كافية بين الأحزاب قبل طرح القرار للتصويت. وفي النهاية، فإن على المحكمة العليا أن تقرر، إذا ما نشأت مشاكل نتيجة للقرار الذي اتخذه البرلمان.

٣٧ - ولاحظ أحد أحزاب الحكومة أن جميع الحكومات السابقة لغينيا - بيساو لم تتمكن من ممارسة سيطرة ورقابة مدنيتين كافيتين على الجيش وقوات الأمن اللتان تتدخلان بطريقة منتظمة في الحياة السياسية للبلد بسبب الإرث المتمثل في دورهما القيادي في اصراع من أجل التحرير. وكررت الملاحظة ما ورد في الملاحظات التي صدرت من ممثلي المجتمع المدني.

المؤسسات الوطنية الأخرى

٣٨ - رحب رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية بقرار رئيس الجمهورية بتحديد تاريخ إجراء الانتخابات في يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الذي سيصادف نهاية موسم الأمطار. وأعربت اللجنة الانتخابية الوطنية عن القلق إزاء التأخر في بدء التعداد الوطني وتحديث السجل الوطني للناخبين. وقد تؤدي هذه التأخيرات لأن تضطر الحكومة إلى استخدام البيانات المتوفرة من التعداد الأخير الذي يرجع تاريخه إلى عام ٢٠٠٥. وشددت اللجنة الانتخابية الوطنية على أن من مسؤولية الحكومة التصرف بأسرع ما يمكن.

٣٩ - ولاحظت اللجنة الانتخابية الوطنية أيضا حدوث تأخيرات في البدء في برنامج التربية الوطنية وهو ما قد يعزى جزئيا للفجوة التمويلية للانتخابات عموما. وقد تم الإعراب عن شواغل أخرى فيما يتعلق بمتأخرات الرواتب التي يعود تاريخها إلى الانتخابات التي جرت في الأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. ومن المطلوب أيضا تنظيم تعداد منفصل لمواطني غينيا - بيساو المغتربين الذين يقدر عددهم بحوالي ٠٠٠ ١٤٤ شخص. وتجرى الانتخابات لمغتربين عن طريق قنصليات البلاد بالخارج. ويتعين أن تعالج تلك المسائل على سبيل الأولوية.

٤٠ - وشدد الوفد على حاجة اللجنة الانتخابية الوطنية لأن تطلب رسميا، وفي الوقت المناسب، مشاركة مراقبين دوليين بما أن موعد الانتخابات قد تحدد.

٤١ - وعقد الوفد اجتماعا مع الجنرال تاغمي نا وايي، رئيس أركان الجيش، الذي أكد التزام الجيش بخطة الحكومة لإصلاح القطاع الأمني التي أعرب عن أمله في أن تقود للسلام المستدام في البلد ثم إلى التنمية فيما بعد. وأكد ثقته في أن البلد يسير في المسار الصحيح،

والدليل على ذلك هو الأعداد المتزايدة للأجانب الذين يزورون البلاد، مما يبين استعادة المجتمع الدولي لثقته فيه. ومن شأن التعداد الذي أجري مؤخرا للجيش أن يسلط الضوء على الحجم الفعلي للجيش. وأكد الجنرال تاغمي على الحاجة لكفالة الإصلاح المتسم بالكرامة، على النقيض مما حدث في المحاولات السابقة. ويستخدم مصطلح ''الإصلاح المتسم بالكرامة'' ليشير إلى توفير فوائد مادية ومالية كافية للجنود المتقاعدين أو المسرحين، والتي بدونها لن يذهب الجنود إلى أوطانهم أو ينفذوا عملية التسريح.

٤٢ - وأسف الجنرال تاغمي لأن الجيش لم يكن في وضع يمكنه من أن يقوم بالدور المنوط به في المحافظة على السلام في البلد. فقد شهد الجيش خلال العشرين سنة الماضية انخفاضا تدريجيا في كفاءته المهنية مع انعدام المعدات المناسبة. فلم يكن الجيش قادرا على المساهمة في تنمية البلد أو في حمايته أو في مكافحته لتهريب المخدرات والأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولكنه أكد، رغم ذلك، عزم الجيش على مواصلة الخضوع للسلطة المدنية ورفض أي محاولة للتدخل في المعترك السياسي.

رئيس الوزراء

٤٣ - شكر الوفد رئيس الوزراء على الدعم الذي قدمته حكومة غينيا - بيساو، والذي قدمه هو شخصيا، للوفد منذ وصوله إلى البلد. وأكد أعضاء الوفد أن الزيارة مكنتهم من أن يتفهموا الوضع في البلد بطريقة أفضل ومنحتهم الفرصة لمشاركة العديد من الجهات المعنية في تحديد التحديات التي تواجه حكومة وشعب غينيا - بيساو. وقد أثمرت تلك المناقشات أيضا عن أراء هامة بشأن أولويات بناء السلام، لا سيما إصلاحات القطاع الأمني، وتقديم الدعم من أجل تعزيز القدرات المؤسسية لقطاع العدل، وتوفير إمدادات طاقة كافية وموثوقة، وإصلاحات القطاع العام، ومكافحة الاتجار بالمخدرات.

٤٤ - وتم توضيح أن الدعم المالي من النافذة الأولى لصندوق بناء السلام، والمتوفر للبلدان الموضوعة على جدول أعمال لجنة بناء السلام، سيقدم في شريحتين: تُعْطى الشريحة الأولى للمشاريع ''السريعة المردود'' التي قدمتها الحكومة بالفعل، وتُعْطى الشريحة الثانية بعد اعتماد الإطار الإستراتيجي لبناء السلام مع غينيا - بيساو.

٤٥ - وأكد الأعضاء أن لجنة بناء السلام ملتزمة بدعم جهود بناء السلام التي تقوم بها الحكومة. وسيعتمد نجاح تلك الجهود بدرجة حاسمة على تعزيز الاستقرار السياسي في البلد، وتشجيع الملكية الوطنية لعملية التنمية، والترويج للشراكة الدولية دعما للجهود الوطنية، واتباع عملية تشاورية شاملة تسمح لجميع الجهات المعنية الرئيسية بالمشاركة في وضع

استراتيجية متكاملة لبناء السلام. وشرح الوفد بأن هذه الاستراتيجية ستنظم المشاركة بين حكومة غينيا – بيساو ولجنة بناء السلام.

٤٦ – وفي رد رئيس الوزراء، قال إن الحكومة تعلق أهمية كبرى على زيارة وفد لجنة بناء السلام. وسلط رئيس الوزراء الضوء على أولويات البلد في مجال بناء السلام التي تشمل النهوض بالاستقرار السياسي، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، وإجراء إصلاحات في القطاع الأمني، ومتابعة إصلاحات القطاع العام، وزيادة إمدادات الطاقة. والحكومة على دراية باعتمادها على الدعم والشراكة على المستوى الدولي في سبيل تحقيق تقدم كبير في تلك الأولويات. وعكس قرار العمل مع لجنة بناء السلام الحاجة البالغة إلى حشد الشراكات الدولية من أجل مساعدة غينيا – بيساو في جهودها الإنمائية.

٤٧ – وأشار رئيس الوزراء إلى احتياج الحكومة للدعم الدولي في كثير من المجالات. وحذر رئيس الوزراء من أن الحكومة لن تتمكن من تمويل الانتخابات المقبلة دون مساعدة مالية خارجية. واسترعى الانتباه أيضاً إلى أن الحكومة مدينة بمتأخرات في الرواتب تنقسم إلى ثلاث فئات، هي: رواتب موظفي اللجنة الانتخابية والجيش وعاملين آخرين في القطاع العام. ومن شأن سداد تلك المتأخرات أن يسهم بصورة كبيرة في الحد من التوترات الاجتماعية والسياسية وتعزيز المصالحة الوطنية. وشدد على أنه، على الرغم من تحسين برنامج الاستقرار المالي للوضع المالي بشكل كبير، فإن إيرادات الحكومة تظل غير كافية لتغطية النفقات العامة المتكررة. وفي تلك الظروف هناك حاجة ماسة إلى الدعم الدولي، وأعرب عن أمله في أن يساعد العمل مع لجنة بناء السلام على تحقيق ذلك المسعى.

الرئيس

٤٨ – أعرب الرئيس عن رضاه عن زيارة الوفد الرفيع المستوى للجنة بناء السلام إلى غينيا – بيساو. وشدد الرئيس على أهمية أن تتمكن الوفود من أن تشاهد مباشرة تبعات الصراع الذي دار خلال فترة ١٩٩٨-١٩٩٩ والتحديات التي تواجه البلد حالياً في إعادة بناء السلام والحفاظ عليه. وتبلغ احتياجات البلد حالياً ١٠ أضعاف ما كانت عليه قبل الصراع الذي دار خلال فترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وفي حين دأب البلد في الماضي على الإسهام بنشاط في عمليات حفظ السلام، فإن مكانته تدهورت الآن، إذ أضحى يطلب الدعم من المجتمع الدولي حتى لعقد الانتخابات.

٤٩ – وكانت اجتماعات المائدة المستديرة التي عُقِدت في جنيف عام ٢٠٠٦ بمثابة خيبة أمل للبلد. فقد أعلنت وعود كثيرة إلا أنه لم يُنفَّذ منها إلا القليل. واستمرت المشاكل المتعلقة

بالرقابة على الثكنات والحدود الإقليمية والمجال الجوي. ومثل الاتجار بالمخدرات والهجرة غير القانونية مشكلتين إضافيتين تعين على البلد التعامل معها.

٥٠ - وشدد الرئيس على أهمية تحديد تاريخ لإجراء الانتخابات البرلمانية (هو ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر). وفي حين شكّل يوم ٢١ نيسان/أبريل نهاية ولاية البرلمان، قال الرئيس إنه لن يحل البرلمان الذي سيواصل عمله في اللجان التقنية الدائمة، كما أنه لن يقيل الحكومة.

المرفق الثالث

برنامج بعثة لجنة بناء السلام في غينيا – بيساو

٦-١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

الأحد، ٦ نيسان/أبريل

	الوصول إلى بيساو
يعقبه	تقديم إحاطة موجزة للصحفيين

الاثنين، ٧ نيسان/أبريل

٨/٣٠-٨/٠٠	اجتماع مع ممثل الأمين العام، شولا أوموريجي، والممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المنسقة المقيمة للأمم المتحدة، جيوزيبيا ماتسا
١٠/٠٠-٨/٣٠	اجتماع مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري
١٣/٣٠-١١/٣٠	اجتماع مع مسؤولي الحكومة (وزير الدفاع، ووزير الداخلية، ووزير العدل، ووزير الإصلاح الإداري، ووزير الاقتصاد، ووزير المالية، ووزير التضامن الاجتماعي، ووزير الصحة، ووزير التعليم، ووزير الثقافة والشباب والرياضة، ووزير شؤون المحاربين القدامى، ووزير الدولة للتعاون الدولي)
١٥/٠٠-١٣/٣٠	فترة الغداء
١٦/٣٠-١٥/٠٠	اجتماع مع البعثات الدبلوماسية
١٨/٠٠-١٦/٤٥	عرض تقدمه فرنسا (الرئيس المحلي للاتحاد الأوروبي) إلى وفد لجنة بناء السلام بشأن البعثة الأوروبية المعنية بسياسات الأمن والدفاع التابعة للاتحاد الأوروبي
٢٠/٠٠-١٩/٠٠	اللجنة التوجيهية الوطنية: مراسم أداء اليمين

الثلاثاء، ٨ نيسان/أبريل

٩/٣٠-٨/٣٠	زيارة إلى مشروع الأعمال المتعلقة بالألغام، بيساو
١١/٠٠-١٠/٠٠	زيارة إلى مشروع زراعي تنفذه إحدى الجماعات النسائية، بيساو
١١/٤٥-١١/١٥	زيارة إلى محطة للطاقة الكهربائية، بيساو
١٢/٤٥-١٢/٠٠	زيارة إلى ميناء بيساو
١٤/٣٠-١٣/٠٠	فترة الغداء (واجتماع مع وزير المالية)

١٤/٣٠-١٦/١٥	اجتماع مع وزير الدفاع ووزير العدل
١٦/٣٠-١٧/٤٠	زيارة إلى مكاتب اللجنة الانتخابية الوطنية
١٧/٥٠-٢٠/١٥	اجتماع مع المجتمع المدني

الأربعاء، ٩ نيسان/أبريل

٨/٠٠-٨/٣٠	اجتماع مع أحزاب الأقلية السياسية التي تشغل مقاعد في البرلمان (حزب الاتحاد الانتخابي، والتحالف الشعبي المتحد)
٨/٣٥-٩/٠٠	اجتماع مع زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي المتحد
٩/٠٥-٩/٣٠	اجتماع مع زعيم حزب التجديد الاجتماعي
٩/٣٥-١٠/٠٠	اجتماع مع زعيم الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر
١١/٠٠-١١/٣٠	اجتماع مع رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة، الجنرال تاغمي نا وابي
١١/٣٠-١٢/٣٠	زيارة إلى الثكنات العسكرية لبيساو
١٢/٤٥-١٣/٠٠	زيارة إلى مقر/سجن الشرطة القضائية في بيساو واجتماع مع مدير الشرطة القضائية
١٣/٠٠-١٤/٠٠	فترة الغداء
١٤/١٥-١٥/٤٥	زيارة إلى مشروع لتصنيع جوز الكاجو في بيساو
١٥/٤٥	المغادرة إلى بورتو دي ساو فيسينتي وكانتشونغو
١٦/٤٥-١٦/١٥	بورتو دي ساو فيسينتي: زيارة إلى أحد الجسور والوحدة الطبية بكلية بولا
١٧/١٥-١٨/٣٠	كانتشونغو: زيارة إلى عدة مشاريع (ثكنات عسكرية ومستشفى وقرى إنقاذ الأطفال)
١٨/٤٥	المغادرة إلى بيساو

الخميس، ١٠ نيسان/أبريل

٨/٠٠	المغادرة إلى تشي – تشي وغابو وبافاتا: زيارة ليوم كامل
١١/٣٠-١٢/٠٠	زيارة تفقدية إلى معبر تشي – تشي
١٤/٣٠-١٦/٠٠	غداء يشارك في استضافته ممثل الأمين العام والممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المنسقة المقيمة للأمم المتحدة

١٦/١٠	المغادرة إلى بيساو
١٨/١٥-١٩/٠٠	اجتماع بشأن الطاقة مع الممثلين الحكوميين والشركاء
٢٠/٣٠	عشاء يستضيفه رئيس الوزراء مارتينو دافا كابي

الجمعة، ١١ نيسان/أبريل

٨/٠٠-٨/٤٥	اجتماع مع وزيرة الصحة، كارميليتا بايرس ومديرة الشرطة القضائية، لوسيندا باربوزا
٨/٥٠-٩/٢٠	اجتماع مع القطاع الخاص (الغرفة التجارية)
٩/٣٠-١٠/٠٠	اجتماع مع اللجنة التوجيهية الوطنية، يعقبه اجتماع مع وزير الشؤون الخارجية
١٠/١٥-١٠/٤٥	اجتماع مع رئيس الوزراء
١١/٠٠-١١/٣٠	اجتماع مع رئيس البرلمان، فرانسيسكو بينانتي
١٢/٣٠-١٣/٤٥	اجتماع مع رئيس الجمهورية، الجنرال خواو برناردو فييرا
١٤/٣٠-١٥/٠٠	مؤتمر صحفي
١٥/٠٠-١٥/٣٠	جلسة لاستخلاص المعلومات مع ممثل الأمين العام والممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المنسقة المقيمة للأمم المتحدة
١٥/٥٥	المغادرة

المرفق الرابع

أعضاء الوفد

وفد لجنة بناء السلام

ماريا لويزا ر. فيوتّي، الممثلة الدائمة، رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام (البرازيل)

ألفريدو كابرال، الممثل الدائم (غينيا – بيساو)

جان – مارك هوشيه، الممثل الدائم (لكسمبرغ)

خواو مانويل غويرا سالغويرو، الممثل الدائم (البرتغال)

مارتين بالوش، الممثل الدائم (الجمهورية التشيكية)

تاماسا بابا جارا، نائب الممثل الدائم (غامبيا)

جيرو كوديرا، السفير (اليابان)

لورنس أكيندِيل، الوزير والقائم بالأعمال المؤقت (نيجيريا)

تيتي أنطونيو، وزير مستشار (أنغولا)

خورخيه أليخاندرو تاغلي كانيلو، مستشار (شيلي)

سيفانا إبسن كوني، مستشار ثان (بوركينا فاسو)

أليكساندر نينا، سكرتير أول (البرازيل)

كازوهيدي كورودا، أخصائي أقدم في التنمية الاجتماعية، الصراعات (البنك الدولي)

إجيفيوم إلوهو أوتوبو، مدير التخطيط الاستراتيجي ونائب رئيس مكتب دعم بناء السلام

فيليب هِلمينغر، موظف للشؤون السياسية (مكتب دعم بناء السلام)

ممثلون إضافيون موجودون في البلد

خورخيه خيرالدو كادري، سفير البرازيل لدى غينيا – بيساو

فلاديمير بيتوخوف، سفير الاتحاد الروسي لدى غينيا – بيساو

كارل راوِرت، رئيس الوفد بالنيابة (المفوضية الأوروبية)

فريديريكو سيلفا، القائم بالأعمال المؤقت (البرتغال)

خيمينا بارتولوميه توكينو، أمينة السفارة (إسبانيا)

شوي فنغ، ملحق (الصين)

كارولين بانسِن (المفوضية الأوروبية)

كارمن ماريا بيريرا، موظفة اتصال (البنك الدولي)